من الواقع الاقتصادي

جولة التراخيص الأولى

عباس الغالبي

بحلول حزيران الجاري تكون جولة التراخيص الأولى للحقول النفطية قد دخلت حيز التوقيع مع الشركات العالمية سعيا لزيادة الإنتاج النفطي حيث من المؤمل ان تكون هذه الجولة التي تشمل ستة عقود عملاقة مع حقلين غازيين ان تزيد الإنتاج النفطي بحدود ١،٥ مليون برميل خلال فترة ٤ سنوات من تاريخ توقيع العقود التي اعلن عنها مسبقا من قبل وزارة النفط بان يصار إلى ابرام العقود في شهر حزيران الجاري بعد ان بدأت هذه الجولة في حزيران عام ٢٠٠٧ وعلى أساس أنها عقود خدمة وقد أثارت جدلا واسعا في أوساط نفطية وأخرى سياسية في ظل التجاذبات التي شهدتها الفترة الماضية حول قانون النفط والغاز الذي مازال في أروقة مجلس النواب ولم يدرج على جدول أعماله خلال فصله التشريعي الحالي ومن هنا فان السؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن لوزارة النفط ان تبرم عقود جولة التراخيص الأولى وهي عقود خدمة كما أعلن عنها مسبقا دون وجود قانون ينظم عملية التعامل مع مثل هكذا عقود تطويرية مهمة لحقول عملاقة وما هي الآلية التي سوف تتبع من قبل المتعاقدين مع هذه الشركات في وقت لم تفصح وزارة النفط عن الكيفية التي من خلالها تتم عملية أبرام العقود بالشكل الواضح والشفاف وان لاتكتفي بالعموميات التي لاتفصح عن قيمة هذه العقود المالية حيث من المؤمل ان تعقب هذه الجولة وبالتحديد مطلع العام المقبل ٢٠١٠ جولة التراخيص الثانية التي تشمل تطوير ١١ حقلا نفطيا وغازيا وهذه الجولة يمكن لها ان تضيف قدرة إنتاجية جديدة مقدارها من ٢ الى ٥ ، ٢ مليون برميل وهذه الجولات التعاقدية التطويرية للحقول النفطية المنتجة تتطلب قدرات مالية هائلة فضلا عن توفر بيئة تشريعية منظمة لعملية تطوير الصناعة النفطية الإنتاجية وإذا أخذنا بنظر الاعتبار تزامن ذلك مع إعلان وزارة النفط عن عزمها لتطوير الحقول المشتركة مع دول الجوار والتي كانت مثار جدل بين الأوساط السياسية الداخلية وكذلك مثار اختلافات بين العراق وبعض دول الجوار وهذه الحقول هي ٥ مع إيران مقيمة جزئيا وغير منتجة وحقلان نفطيان منتجان مع الكويت وحقل نفطي واحد منتج مع سوريا وهذه الحقول بمجملها بحاجة الى تطوير، اما بالمشاركة مع دول الجوار المعنية في حال الاتفاق مع هذه الدول او تطويرها من قبل الجانب العراقي في حال لم يتوصل العراق الى حالة تفاهم مع هذه الدول نظرا لأهميتها بالتزامن مع البدء بتطوير الحقول المشمولة في جولة التراخيص الأولى التي من المفترض انها دخلت حيز التنفيذ مع دخولنا شهر حزيران الجاري وهكذا فان الضرورة ملحة الان اكثر من أي وقت مضى لان ينفض مجلس النواب الغبار عن مسودة قانون النفط والغاز ويبدأ بمناقشته سعيا لإقراره خلال اقرب فرصة مواتية نظرا للحاجة الماسة اليه ليس لتطوير الإنتاج النفطي فحسب بل للارتقاء بأداء الاقتصاد العراقي والمساهمة الفاعلة والمباشرة في تنشيط الاستثمار وتنفيذ المشاريع التنموية الأخرى في مختلف القطاعات الاقتصادية.

هذه الجولة يمكن لها ان تضيف قدرة إنتاجية جديدة مقدارها من 2 الى 5 ، 2 مليون برميل وهذه الجولات التعاقدية التطويرية للحقول النفطية المنتجة تتطلب قدرات مالية هائلة فضلا عن توفر بيئة تشريعية منظمة لعملية تطوير الصناعة النفطية

اكد ان الحكومة تبحث عن مصادر لحماية رواتب الموظفين

رافع العيساوي: السعي لتحقيق موارد اضافية خارج النفط لتغطية عجز الموازنة

حدد نائب رئيس الوزراء الدكتور رافع العيساوي ملفات الخدمات والاستثمار وانخفاض الموازنة بانها الاكثر اهمية في الجانب الاقتصادي للتحديات التي تواجهها الحكومة. حاورنا العيساوي حول هذه الملفات وقضايا اخرى مبينا مواطن الخلل وحجم التحديات التي تواجه الحكومة بعد انخفاض اسعار النفط الامر الذي اثر سلبا على الموازنة العامة عبر الحوار الاتي :

بغداد / المدى

• ملف الخدمات وما تمثله من تحد كبير للحكومة في ظل واقع متردٍ ما تعليقكم ؟

اوجزت حينما قلت ان ملف الخدمات تحدٍ كبير للحكومة وهو لا يزال سيئاً ولاسباب كثيرة منها ان البنى التحتية ابتداءاً مهشمة فأذا تكلمنا عن ٢٠٠٩ انخفاض موازنة الدولة بسبب انخفاض اسعار النفط اضافة الى توزع الصلاحيات بين الوزرات والمحافظات فالمشاريع تنجز مرة على مستوى وزاري ومرة على مستوى المحافظات واختلاف القدرات والكفاءات لدى الوزارات والمحافظات بسبب هجرة الكثير من العقول اضافة الى المجالس الجديدة المنتخبة التي نتمنى لها كل النجاح والتوفيق فأذا تكلمنا عن عام ٢٠٠٩ فهناك الكثير من الصعوبات التي تستحق ان يتوقف امامها اي موظف في الدولة العراقية لتشخيص مكامن الخلل التي يمكن التحرك عليها وعلى هذا الاساس بقي ملف الخدمات ملفا ضاغطا على الحكومة رغم اشتراك الملف مع الملف الامني في الفترة الماضية الا ان انشغال الحكومة وحتى الناس صرف بالملف الامني ربما صرف الاذهان عن الحاجات في الملف الخدمي ، الان بعد استتباب الامن رغم بعض الحوادث الامنية التي ان شاء الله لن تؤثر على الوضع العام اصبح التركيز من قبل الحكومة ومن قبل الناس على الملف الخدمي وما كان يسكت عنه بالامس لن يسكت عنه اليوم وهذا ايضا يضيف عبئاً اضافياً على الوزارات ، بكل صراحة التحدي عام ٢٠٠٩ جزء منه هو موازنة الدولة العراقية التي انخفضت وتم تقليصها بنسبة عالية في مجلس الوزراء ومجلس النواب وهذا يضع الحكومة العراقية امام ضرورة البحث عن موارد اضافية خارج موارد النفط لتغطية نقص او عجز الموازنة وما يعنيه هو الاستثمار في القطاع الخاص والسياحة والصناعة والزراعة وعلى رأسها مؤسسات وزارة الصناعة التي تعاني من بطالة يمكن الاستفادة منها لو استثمرت من قبل القطاع الخاص ، وعلى رأس قطاع الخدمات التي يجب ان تنشط ونعمل عليه هو القطاع الصحي وانا ادرك لقربي من لجنة الخدمات لكوني رئيس لجنة الخدمات ان وزارة الصحة ووزير الصحة لديهم جهد كبير ولكن هذا القطاع فيه مشكلة كبيرة اصلا على مستوى النظام الصحي وعدد المؤسسات وعلى مستوى السعة السريرية للمستشفيات وعدد المراكز الصحية مع هذا فأن وضع ميزانية بناء عشر مستشفيات على المستوى الوطني بسعة ٤٠٠ سرير هو نقلة نوعية عدا المراكز الصحية وتدريب الكوادر الطبية وتحديث الاجهزة الطبية يعتبر نقلة ممتازة في مسيرة وزارة الصحة اذاما قورنت بوضع وزارة الصحة في السابق وما نحتاجه الكثير على مستوى الكوادر لان كل ما خرجته كلية الطب والتمريض والكليات الساندة لا يغطي حاجات العراق والذي زاد المشكلة هو هجرة العقول الطبية وانا عندما ابدأ بالصحة لانها الاهتمام الاول للناس ومن ثم تأتي بعد ذلك الخدمات الاساسية ابتداءاً من البطاقة التموينية والخدمات البلدية والزراعة والتي واقعها مترد ومسحوق بكل ما تعنية الكلمة الموارد المائية وضعها متدهور بعض الانهار جفت كنهر الوند في ديالى كميات المياه بحاجة الى تثبيت مع تركيا وايران والملوحة والتصحر الذي يضرب الاراضي الزراعية وبنسبة ٥ ٪ سنويا تبور وهذا يحتاج معالجات حقيقية وكل هذا خارج الموازنة الحالية ونحتاج الى خطة شاملة ونحن بحاجة الى موارد اكبر بكثير من التي رصدتها الحكومة .

• على ذكر الموارد هل هي ازمة موارد أم هي ازمة ادارة هذه الموارد ؟

بكل صراحة كلا الامرين هناك ازمة في الموارد ففي السنة الماضية لم تكن هناك هذه الازمة نعم كان الملف الامني ضاغطا ولكن لا يمكن ان يكون الملف الامني شماعة يعلق عليها عجز الجهات التنفيذية هذه المشكلة نواجهها هذا العام في العام الماضي وما قبله لم تكن هناك مشكلة ولكن كان هناك مشكلة على تنفيذ الموازنة في مختلف المحافظات بحيث ان بعض المحافظات التي توصف بالساخنة ونحن ندرك صعوبة الوضع هناك ولكن قطعا لا يمكن ان يكون التنفيذ ١ ٪ هذا لا يعقل عندما ترجع المحافظة ٤٠٠ مليار الى حزينة الدولة لانها عاجزة عن التنفيذ لا بد لها ان تجد الف طريقة لتنفيذ الموازنة. فالمشكلة ليست في التمويل فقط المشكلة مشكلة ادارة الموارد حتى الان ادارة الموارد والكفاءات الموجودة وتغير في شكل الدولة من المركزية الى اللامركزية واعطاء المزيد من الصلاحيات الى المحافظات ، الان بعض التخطيط والتنفيذ وزاري هناك مشاريع بلدية تنفذ من قبل الوزارة ومشاريع بلدية تنفذ من تنمية الاقاليم ومشاريع الطرق تنفذ من قبل وزارة الاعمار والاسكان وهناك طرق اخرى تنفذ من قبل تنمية الاقاليم وفي كل مجال هناك جهتان من التمويل عدا القطاع الخاص اما الوزارة او المحافظة ما لم تحكم الامور في خطة لا تزدوج فيها وهذا ما نعمل عليه في المؤتمرات التي نجمع فيها المحافظات مع الوزرات الا يحصل ازدواج في المشاريع لايوضع المشروع على لائحة مشاريع الوزارات ثم يوضع على لائحة مشاريع تنمية الاقاليم فيخسر المشروع مرتين على هذا الاساس الجواب هو الازمة ليست ازمة مالية فقط .

• افهم من طرحك ان تكون هناك مركزية في تنفيذ وادارة المشاريع ؟

ليس بالضرورة ان تكون هناك مركزية يجب ان يكون تنسيق ، شكل الدولة سابقا كان مركزياً في التخطيط والتنفيذ لذلك تجد كل الكفاءات على مستوى وزاري فقط تخطط على مستوى وزارة التخطيط وينفذ على مستوى وزارة الاعمار والبلديات والمحافظات فقط تشرف ، الان موضوع تنمية الاقاليم موضوع دستوري واجب احترامه من حق المحافظات ان تستلم جزءاً من الموازنة مخصصة لتنمية الاقاليم تصرف بناء على اولوياتها ، لذلك ليس الحل في المزيد من المركزية كما ليس الحل في الاسترخاء في المركزية .. العراق كونه دوله مركزية يجب ان يحافظ على قدر من هذه المركزية ولكن يجب ان تتناغم مع الصلاحيات التي منحت للمحافظات والاقاليم بحيث ان لا يخرج كليا من المركزية وتكون هناك عدة دول تتصارع هذا لا يعقل ولا تتمسك بالمركزية وتحرم المحافظات من حق منحها لها الدستور ، ربط المحافظة بالمركز هذا هو الجواب والتخطيط الدقيق وتقسيم الاعمال الى مساحات اي مساحة تنفذها الوزارة ومساحة تنفذها المحافظة ومساحة ينفذها القطاع الخاص وعلى رأس كل هذه المساحات مجموعة من الخبراء لتجنب اي خراب او فساد اداري فموضوع الخبرة من جهة وموضوع عدم تقاطع مساحات العمل بين القطاعات التي ذكرناها فالمركزية جزء من الحل واللامركزية جزء اخر المهم و التنسيق بينهما الحل .

• قلت في سياق حديثك ان على الاقتصاد العراقي ان يبحث عن موارد اخرى غير النفط والمعرف ان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بشكل اساسي، فهل هناك جدية حقيقية في السعي في هذا الجانب واقصد جانب الاستثمار ؟

هناك جدية من قبل الحكومة لتشيع رؤوس الاموال للقدوم للبلد ولكن العائق الرئيسي هو تملك الارض بعدما كان الوضع الامني ، قانون الاستثمار الذي شرع عام ٢٠٠٦ لم يعالج مشكلة استملاك الارض من قبل المستثمر الاجنبي فأي مستثمر لا يقبل ان يستثمر على ارض ليست له ، لذلك قدم تعديل مشروع قانون الاستثمار الى مجلس الوزراء وسحب الى لجنة لغرض صياغته صياغة تتناسب مع تشجيع المستثمر من جهة والحفاظ على ملكية وزارة المالية للارض في المقابل لو انجزت هذه الفقرة تملك المستثمر الاجنبي ولغرض الاستثمار حصرا اذا انجزت هذه الفقرة ستكون حافزا كبير لجلب الاستثمار .

• ما مدى تأثير الصراع السياسي الموجود في الساحة السياسية على ملف الاعمار وعمل الوزارات ؟

الصراع السياسي موجود ولكنه لا يمكن ان يستحكم او يتحكم بالمال العام فالقرار الذي يخرج من مجلس الوزراء الجميع ملتزم به ، هناك ممارسات في بعض الوزارات نعم ولكن لا يمكن ان نحمل وزارة مسؤولية ما يحدث ، و الاعمار في ظل العمليات العسكرية والارهاب عمل معقد وكذلك في ظل كوادر غير كفوءة يزيد الامر تعقيداً .. ولكن لدينا الكثير من الوزارات تعمل بكفاءة منها وزارة الكهرباء والمالية وهناك جهود مخلصة تبذل من اجل التسريع في ملف الاعمار .

• الا تتصور ان الفساد المالي و البيروقراطية سبب في عدم قدوم المستثمر الاجنبي للعراق؟

لا يمكن لاي مستثمر ان يأتي مالم يضمن عدة ضمانات منها تعامل الحكومة والنافذة الواحدة لا يضيع الوقت في التجول على الوزارات للاستحصال على الموافقات وايضا يريد شفافية في التعاقد والعروض والتنافس وقد قلنا في مؤتمر الاستثمار في عمان في قطاع الكهرباء ان من اول اسبقيات الحكومة لتشجيع الاستثمار هو حق التنافس والشفافية في التعامل والتعاقد .

•على ذكر الفساد الاداري والمالي البعض يتهم الجهات ذات العلاقة بعدم الجدية للحد من هذه الظاهرة ؟

اعتقد ان هذا هو دور البرلمان الذي كان يجب ان يكون اكثر جدية وفاعلية لتطبيق الدستور وممارسة دوره الرقابي وهو يتحمل الجزء الاكبر هو واجب البرلمان ، الجهة التفيذية تعمل وهناك من يراقب عملها وهو ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة والذي يراقب الحكومة هو البرلمان واذا حدث اي تقصير يقع على عاتق البرلمان وليس الحكومة .

• من يتحمل تأخر الاعمار وهل لخروج الكفاءت علاقة بتأخر هذا الملف ؟

هناك الكثير من الظروف التي اثرت على ملف الاعمار وخروج الكفاءات منها الشد الطائفي الذي كان يراهن الكثير على ان لا يكون شداً طائفياً بل حربا طائفية وخروج الكثير من الكفاءات التي اضطرت الكثير للهجرة وقانون اجتثاث البعث اضافة الى الوضع الامني الذي يرقبه الجالسون خارج العراق وكان هناك مشكلة سابقة منها الرواتب والحوافز والان هذه المشكلة حلت ففي العراق الان نسبة الرواتب مقارنة بدول الجوار جيدة ، وسوف نشهد عودة الكثير منهم .

•في ظل الازمة المالية والدعوات لتقشف ما هو مصير الاعمار؟

مشكلة الاعمار كما قلنا ليست مشكلة مالية فقط بل مشكلة ادارة ونزاهة وانخفاض الموازنة خارج ارادة الحكومة ولا يمكن انتشال واقع الاعمار والخدمات وخاصة الاسكان تحديا الا من خلال الاستثمار .

• من المعروف ان رواتب الموظفين يشكل رقماً كبيراً في موازنة الدولة الامر الذي يشكل عبئاً اضافياً يثقل كاهل الدولة ، مما شجع البعض على الدعوة على تسريح الموظفين وخاصة ممن يعمل بصفة عقد الا يشكل هذا الامر مشكلة اخرى تضاف لمشاكل الدولة ؟

لا تزال مشكلة البطالة من التحديات التي تواجه الحكومة بالتالي لا يمكن ان نفاقم المشكلة ولا يمكن ان نسرح هولاء المتعاقدين مع ان جزءاً كبيراً من الموازنة يذهب الى توفير الرواتب للموظفين وعلى حساب الجزء الاستثماري ، والحكومة تبحث عن مصادرلكي تحمي رواتب ودخل الموظفين . ولكن الوظائف الحكومية وحدها لا يمكن ان تحل مشكلة البطالة لان اغلب الوزارات تعاني من التضخم بعدد موظفيها و توفير فرص العمل بالتأكيد يأتي مع الاستثمارفي كافة القطاعات الامر الذي سوف يخفف العبء عن كاهل الدولة .

النفط تباشر بتطوير الحقول المحاذية للكويت وايران

بغداد/ المدى

قال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد إن الوزارة باشرت بتطوير الحقول النفطية العراقية الواقعة بمحاذاة الحدود مع الكويت وايران وتسعى الى تطوير الحقول المشتركة مع دول الجوار.

واوضح عاصم جهاد ان الوزراة "باشرت بتطوير عدد من الحقول النفطية العراقية المجاورة لكل من الكويت وايران"، مبينا أن "عمليات تطوير حقل قبضة صفوان القريب من الحدود الكويتية ابتدأت بنصب عدة ابراج من قبل شركة الحفر العراقية، تمهيدا لاستخراج النفط الخام من هذا الحقل الذي لم يستغل سابقا لوقوعه بالقرب من الحدود الكويتية. واضاف جهاد أن الوزارة عرضت حقل ابو غرب النفطي في محافظة ميسان (٣٨٠ كم جنوب بغداد) الواقع بالقرب من الحدود الايرانية للاستثمار الاجنبي، ضمن جولة التراخيص الاولى التي سيتم الاعلان عن الشركات الفائزة بها نهاية شهر حزيران الجاري.

وطرحت وزارة النفط اواسط العام الماضي ستة حقول نفطية وحقلين غازيين من بينها حقل ابو غرب النفطي المشترك مع ايران للاستثمار الاجنبي ضمن جولة التراخيص الاولى. وبشأن تطوير الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار، قال جهاد ان وزارة النفط فاتحت الجانبين الايراني والكويتي لتطوير واستثمار الحقول المشتركة، فضلا عن مفاتحة وزارة الخارجية العراقية حول ضرورة الاتصال مع دول الجوار وحل هذه المشكلة دبلوماسياً.

وكان وزير النفط حسين الشهرستاني طالب في وقت سابق الجانبين الايراني والكويتي بضرورة التوصل الى اتفاق مشترك لاستثمار الحقول النفطية المشتركة، مضيفاً ان وزارة النفط ستقوم باستثمار هذه الحقول في حالة رفض الجانبين تشكيل لجان فنية لدراسة هذه الحقول، مشيرا في الوقت نفسه الى ان العراق والكويت اتفقا في وقت سابق بشكل مبدئي على تشكيل لجان فنية للتطوير واستثمار الحقول المشتركة بين الطرفين وتابع جهاد قائلا إن "عددا الحقول النفطية المشتركة بين العراق ودول الجوار غير معروفة حتى الآن، وسيزداد عدد هذه الحقول من خلال الاستكشافات التي ستقوم بها وزارة النفط مستقبلاً.

برلمانية: البنى التحتية مازالت دون المستوى المطلوب

بغداد/ المدى

طالبت عضوة لجنة العمل والخدمات في مجلس النواب بشرى الكناني بوضع إستراتيجية للخدمات والبنى التحتية في عموم العراق. وقالت الكناني بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان البنى التحتية والخدمات في العراق مازالت دون المستوى المطلوب فمعظم الشوارع معبدة جزئيا وهناك مناطق عديدة تشكو قلة شبكات المجاري مع وجود تكسرات كثيرة في أنابيب المياه الصالحة للشرب مشددة على أهمية اعتماد منهجية واضحة لتطوير الخدمات وتأسيس آليات عمل تمهيدا لوضع الإستراتيجية. وأضافت ان هذه الإستراتيجية تكتسب اهمية خاصة بالنظر الى جملة التطورات التقنية المذهلة التي شهدتها دول العالم ومدى تعاظم اهمية اعتماد خطط وبرامج جديدة في كل مفاصل العمل الحكومي بهدف تبسيط الاجراءات امام تنفيذ المشاريع.

وبينت الكناني ان للاستثمار دورا في تحريك اسرع لتنفيذ مشاريع الخدمات والبرامج المتعلقة بها. داعية الى الاستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية وتطبيقاتها في العراق على وفق افضل المقاربات والمعايير والمنهجيات الاقتصادية – على حد تعبيرها.

واوضحت الكناني ان الإستراتيجية تعد فرصة لتاكيد اهمية ارتكاز الخدمات الحكومية بصيغتها الجديدة على مبدأ خدمة المواطنين مع امكان تنفيذ هذه الخدمات من القطاعات الخاصة والعامة والمشتركة.

غرفة تجارة بغداد تدعو الى تسهيل التبادل التجاري بين العراق ولبنان

بغداد/ المدى

دعت غرفة تجارة بغداد الى تفعيل لجان التحكيم مع نظيرتها اللبنانية وذلك لحل الاشكاليات التي تواجه التجار في كلا البلدين. وقال امجد الجبوري رئيس الغرفة لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان المطالبة جاءت خلال زيارة وفد الغرفة الى لبنان واللقاء برئيس غرفة تجارة بيروت وعدد من أعضائها. واضاف اكدنا على ضرورة ان يكون هناك تعاون مشترك بين القطاع الخاص في كلا البلدين وان تسهم هذه الزيارات واللقاءات في تقوية اواصر التعاون الاقتصادية بين البلدين، وامكانية ان تاخذ الصناعة اللبنانية حيزا في السوق العراقية. منوها الى ان المواطن العراقي يتوق الى اقتناء صناعات جيدة بعد ان اغرق السوق العراقي بالمواد الرديئة وشدد الجبوري على ان يكون هناك مجلس اعمار عراقي لبناني ياخذ على عاتقه وضع اللبنات الاساسية لبناء علاقات اقتصادية بين البلدين من جانبه اكد رئيس غرفة تجارة بيروت على تفعيل دور الغرف التجارية وتقديم الخدمات للتجار ورجال الاعمال العراقيين. معربا عن رغبة رجال الاعمال اللبنانيين في ولوج السوق العراقية، ومقترحا تشكيل لجان مشتركة لوضع صيغ العمل المشترك.

ارتفاع مبيعات المركزي من الدولار الى ١٩٥ مليوناً

بغداد/ المدى

افتح البنك المركزي العراقي مزاده اليومي لبيع العملة الاجنبية بارتفاع مبيعاته من الدولار الى ١٩٥ مليوناً و٥٩٠ الف دولار بعد ان بلغ في جلسته ليوم امس الاثنين١٣٣ مليوناً و٣١٩ الف دولار بسعر ثابت للصرف بلغ ١١٧٠ ديناراً لكل دولار. و بينت النشرة اليومية الصادرة عن البنك المركزي ان المجموع الكلي لمبيعات الدولار بلغ ٤٦ مليوناً و ٢٧٠ الف دولار سددها البنك نقداً بسعر صرف ثابت بلغ ١١٧٦ بضمنها عمولة البنك البالغة ٦ دنانير لكل دولار فيما بلغت حوالاته الى خارج البلد ١٤٩ مليوناً و ٣٢٠ الف دولار سددها البنك نقداً بضمنها عمولة البنك البالغة ٣ دنانير لكل دولار. ولم تقدم المصارف الـ ١٧ المشاركة في المزاد اي عروض لشراء الدولار، علماً ان البنك يتقاضى عمولة قدرها(٣) دنانير لكل دولار مع خصم (١) دينار/ دولارعن المبالغ المشتراة.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس و ٢ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس و ٢ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٧ ديناراً عراقياً	١١١٨ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٣٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
الفضة	٧٥٠٠	٦٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	٧٥٠ ديناراً	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
برتقال عراقي	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٧٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقي	٢٠٠٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	١٢٥٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٠٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
آلو عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ مستورد	٣٥٠٠ دينار		
كرز مستورد	٥٠٠٠ دينار		